

أثر جغرافية حوض النيل في العلاقات بين دوله

د . عبد الرحيم معتوق محمد - كلية القانون
جامعة الزاوية

أهمية الموضوع :

تعتبر الأنهار مصدرًا متجددًا للمياه عبر صعود البخار من المحيطات والبحار، ونزوله على هيئة أمطار تتجمع في البحيرات، ومن ثم جريانها في الأودية، وهي بذلك تعدُّ مصدرًا أساسيًا لحياة الكثير من الكائنات، ولا شك فإن وفرتها رمز لرفاهية الشعوب وتقدمها، وندرته نذير بالفقر والتخلف في كثير من الأحيان، إن إرادة الباريء سبحانه وتعالى وحكمته شاءت أن تغطي المياه 70 % من سطح الأرض، تمثل البحار والمحيطات بمياهها المالحة 97 %، ولا تمثل المياه العذبة إلا 3 % الباقية، وهذه النسبة من المياه العذبة يوجد منها قرابة 69.8 % متجمدًا في القطبين الشمالي الجنوبي، و 29.9 % مياه جوفية، فلذلك لا تمثل البحيرات والأنهار التي تنبع منها إلا نسبة 0.3 % فقط، ومع ذلك فإن لها أهمية كبرى في حياة الشعوب التي توجد فيها تلك البحيرات، والأنهار، أو التي تمر في أراضيها هذه الأنهار، أو تلك التي تكون مصبًا نهائيًا لها، ولقد أدى التقدم العلمي الذي شهدته البشرية خلال القرن العشرين ومطلع هذا القرن في ازدياد أهمية مياه الأنهار، واستخدامها في الكثير من مناحي الحياة من شرب وريّ وصناعة وتوليد للطاقة وسوى ذلك، الأمر الذي جعل لجغرافية البحيرات ومجاري الأنهار التي تتدفق منها إلى حين وصولها إلى مصباتها أهمية قصوى في تحديد شكل العلاقات بين دول المنبع والمجرى، ودولة المصبّ .

ولعلّ نهر النيل خير مثال لبيان شكل العلاقات بين دول حوضه، نظرًا لما تمثله جغرافية هذا النهر من تنوع، سواء من جهة تعدد دول المنبع والمجرى، أو من جهة المساحة الكبيرة لحوضه وطول مجراه.
الفرضية:

إن الباحث سينطلق في دراسته من فرضية تتمثل في أن جغرافية حوض النيل، ومياهه العذبة التي تتدفق لمسافة آلاف الكيلومترات تسهم ولا بدّ في تنمية وتقدّم شعوب دول هذا الحوض، الأمر الذي يساعد في إرساء علاقات بين تلك الدول أساسها التعاون من أجل تطوير الاستفادة من مياه هذا الحوض، إلا أن هذه الفرضية ستطرح في المقابل الإشكالية التالية.

الإشكالية:

وهي تتمثل في التساؤل الآتي، وهو هل باستطاعة جغرافية حوض النيل بما تمثله من كميات هائلة من المياه العذبة أن تتغلب على اختلاف مصالح دول هذا

الحوض، وبالتالي تؤسس لعلاقات طيبة بينها ؟ أو أن تلك المصالح المختلفة لهذه الدول هي التي سنتغى على السطح وتجعل من جغرافية هذا الحوض مصدراً للنزاع، ومن ثم نذير صراع بين تلك الدول.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى توضيح الآتي :

- 1- جغرافية بحيرات وأنهار حوض النيل .
- 2- بيان الحالة العامة لدول حوض نهر النيل .
- 3- شرح ثنائية الصراع والتعاون بين دول حوض النيل .

خطة البحث:

سيحاول الباحث أن يضع هذه الإشكالية في إطارها العام من خلال هذه الدراسة التي ستتمحور في ثلاثة مباحث وخاتمة، يخصص المبحث الأول للكلام عن الجغرافية المائية لحوض النيل، ثم يعرض الباحث في المبحث الثاني لبيان الحالة العامة لدول هذا الحوض، وأخيراً يتحدث في المبحث الثالث عن ثنائية الصراع والتعاون بين هذه الدول، وفي الختام يلخص الباحث أهم النتائج التي توصل إليها، وذلك كله على النحو الآتي:

المبحث الأول: جغرافية بحيرات وأنهار حوض النيل:

ترجع تسمية "النيل" بهذا الاسم نسبة إلى المصطلح اليوناني Neilos، وتعني الوادي ذا المياه المنهمرة. وينبع النيل من أواسط القارة الإفريقية ويصب في البحر الأبيض المتوسط ماراً بإحدى عشرة دولة إفريقية هي "روندا - بورندي - أوغندا - الكونغو الديمقراطية - تنزانيا - كينيا - أثيوبيا - أرتريا - جنوب السودان - السودان ومصر"⁽¹⁾.

ويعد نهر النيل أطول أنهار العالم إذ يبلغ طوله حوالي " 6650 كم وذلك من منبعه في بورندي وروندا وحتى مصبه في البحر المتوسط، وتبلغ مساحة حوضه قرابة 3.5 مليون كم².

جغرافية البحيرات الإفريقية الاستوائية العظمى :

تقع البحيرات العظمى في المنطقة الاستوائية وسط إفريقيا وتتكون من مجموعة من البحيرات تسمى بالبحيرات العظمى، وهي :

1. بحيرة فكتوريا : كان أول من تكلم عنها الرحالة العربي الإدريسي عام 1160م، والذي خلف خريطة دقيقة للبحيرة يرجع اسم البحيرة إلى الرحالة البريطاني "جون هاننيس سبيك" الذي يعتبر أول رحالة أوروبي يصل البحيرة عام 1858م، وأطلق عليها اسم الملكة البريطانية آنذاك، وتعتبر هي المصدر الأساسي لمياه النيل الأبيض، وهي ثاني بحيرة للمياه العذبة في العالم من حيث المساحة والأكثر في إفريقيا، كما أنها أكبر بحيرة استوائية في العالم . تبلغ مساحتها حوالي "68870" كم² . تعد بحيرة فكتوريا إحدى البحيرات

العظمى الإفريقية وتطل عليها ثلاث دول هي " كينيا – أوغندا وتنزانيا " كما تضم البحيرة حوالي " 3000 " جزيرة . ويعتبر نهر روفيرونزا في بوروندي هو الحد الأقصى لنهر النيل، وهو يشكل الفرع العلوي لنهر كاجيرا الذي يقطع مساراً طوله حوالي 690 كم " قبل دخوله بحيرة فيكتوريا . ويعتبر هذا النهر أهم الأنهار التي تغذي بحيرة فكتوريا، وبعد مغادرة المياه لها يعرف النيل في هذا الجزء باسم نيل فكتوريا، ويستمر في مساره لمسافة حوالي " 500 " كم مروراً ببحيرة كيوجا حتى يصل بحيرة البرت . وبعد مغادرة بحيرة البرت، يعرف النيل باسم نيل البرت، ثم يصل النيل إلى جمهورية جنوب السودان ليُعرف عندها باسم بحر الجبل، وعند اتصاله ببحر الغزال يمتد النيل لمسافة حوالي " 720 " كم يعرف فيها باسم النيل الأبيض، ويستمر النيل في مساره حاملاً هذا الاسم حتى يدخل السودان ويلتقي النيل الأزرق في مقره الخرطوم (2).

2. **بحيرة ألبرت:** (الكونغو الديمقراطية – أوغندا) تقع البحيرة في وسط أوغندا، وهي تقع ضمن النظام المائي للبحيرات العظمى في الشق الإفريقي العظيم، كانت تعرف ببحيرة موبوسيسيكو، طولها حوالي 200 كم، وعرضها ضيق ومساحة سطحها حوالي " 3570 " م وعمقها 4-3 م.

3. **بحيرة كيوجا:** عبارة عن سلسلة من البحيرات تقع كلها في أوغندا، وتصنف ضمن البحيرات العظمى الإفريقية، وهي أصغر بكثير من حيث المساحة والعمق من معظم البحيرات الأخرى، تقدر مساحة البحيرة بحوالي " 1760 " م²، ومساحة الحوض المجمع للأمطار لنيل فكتوريا وبحيرة كيوجا " 75 ألف كم²، ومعدل سقوط الأمطار حوالي 29 م في السنة، والمتوسط السنوي للإيراد الخارج منها حوالي 29 مليار م³ (3).

4. **بحيرة إدوارد:** سميت باسم الأمير "إدوارد" أمير ويلز في بريطانيا العظمى عام 1888م، وهي تقع على الحدود بين أوغندا والكونغو الديمقراطية، مساحتها حوالي " 2150 " كم² وتغذي بواسطة الأنهر الآتية : (يناموجاساني – ايشاشا – دوتوشرو – رويندي) وتصب في الشمال عبر نهر السمليكي ببحيرة ألبرت (4).

5. **بحيرة جورج:** تقع داخل أوغندا، اسمها المحلي (دويرو) وتبلغ مساحتها حوالي 300 كم²، وتقع على ارتفاع حوالي 900 متر، ويبلغ معدل التبخر فيها حوالي 120 ملم في السنة.

6. **بحيرة كيفو:** يأتي اسم كيفو من لغة البانتو، وهي واحدة من البحيرات العظمى الإفريقية، تقع على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وروندا، غرب البرت، وهي جزء من وادي الصدع العظيم تحيط بها الجبال، عمقها 480م، وهي الثامنة عشرة في العالم، تصب في نهر روزنري الذي يتدفق جنوباً إلى بحيرة تنجانيقا. تغطي مساحة إجمالية تبلغ حوالي 2700

كم²، وارتفاعها 1460م فوق سطح البحر، تقع 58 % من مياهها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية⁽⁵⁾.

7. بحيرة تنجانيقا: هي بحيرة كبيرة في وسط أفريقيا، وثاني أكبر وأعمق بحيرة للمياه العذبة في العالم من حيث الحجم، بعد بحيرة بايكال في سيبيريا، تبلغ مساحتها 32900 كم². وهي مقسمة بين أربع دول هي "بوروندي، الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، زامبيا" تمتلك جمهورية الكونغو الديمقراطية أغلبية البحيرة 45% وتنزانيا 41%، تصب مياهها في نهر الكونغو ثم إلى المحيط الأطلسي، وتطل عاصمة بوروندي " بوجمبورا " عليها⁽⁶⁾.

جغرافية الأنهار والأحواض المغذية لنهر النيل:

1- **نيل فيكتوريا** : يخرج من بحيرة فيكتوريا إلى بحيرة كيوجا في مجرى طبيعي بانحدار عادي لمسافة "80" كم حتى نقطة كامديني ، ثم تنحدر مياهه فوق شلالات ريبون ومارشيزون وكروما، ويبلغ سقوط مياه بحيرة كيوجا عند ماسندي بورت ومدخل بحيرة ألبرت 409 م ، ومجموع السقوط بين بحيرة فيكتوريا ومنسوب المياه عند فاجا وقبل الدخول في بحيرة ألبرت 514 م⁽⁷⁾ ، تعترضه كثيراً من الجنادل والشلالات مثل : شلالات ريبون، مما يجعله غير صالح للملاحة نسبة لبطء جريانه خاصة قبل مصبه في بحيرة ألبرت.

2- **نهر السمليكي** : يستمد مياهه من بحيرة إدوارد التي تتصل بمجرى مستقل ببحيرة جورج وقناة كازنجي، ويصب في بحيرة ألبرت، ويبلغ طوله حوالي 250 كم، يبلغ متوسط تصريفه عند مصبه ببحيرة ألبرت 84 مليار م³، كما يبلغ متوسط الإيراد الخارج من بحيرة ألبرت 32 مليار م³ في السنة⁽⁸⁾.

3- **نهر كاجيرا** : يعتبر من أهم الأنهار التي ترفد بحيرة فيكتوريا بالمياه، يبلغ طوله حوالي 670 كم، وهذه المسافة الطويلة جعلته يتشكل كثيراً في مساره، ويتغذى بواسطة نهري (روفوفو ونيفاروتغو) ، وقبل مصبه في بحيرة فيكتوريا يكون دلتاً صغيراً وضحلاً.

4- **نيل ألبرت** : يمتد من مخرج بحيرة ألبرت إلى مدينة غولي عند الحدود بين أوغندا وجنوب السودان، وتقابل مياه النهر خلال طريقها بعض المستنقعات كما تصب فيه بعض روافد السيول، ويجري النهر إلى نحو مسافة 225 كم، بانحدار متوسط قدره 1 كم تقريباً ، وتقع على بعض روافد النهر أكبر المستنقعات في العالم (منطقة السود بجنوب السودان في مساحة حوالي 30000 كم²)⁽⁹⁾.

5- **حوض بحر الجبل (جنوب السودان)** : يسمى النهر من غولي (حدود جنوب السودان الجنوبية) ببحر الجبل، وتنحدر مياهه فوق شلال فوللا وشوكولي ولاكي وبرين، ويصب في بحر الجبل عدد من روافد السيول،

ويقدر مجموع التصريف السنوي عند بلدة منقلا بحوالي 32.2 مليار م³ في السنة، يخترق بحر الجبل بعد منقلا منطقة السودان حيث يفقد حوالي نصف مياهه في هذه المنطقة ويصل ملكال عن طريق مجريين بمجموع حوالي 15 مليار م³ سنوياً، عند مصبها بالنيل الأبيض (10).

6- حوض منطقة سدود بحر الجبل (جنوب السودان) : وهي منطقة تتكاثف

فيها المستنقعات، وبالتالي تكثر فيها الحشائش ابتداءً من أكبر الأعين للنهر شمال مدينة منقلا، وتستمر المستنقعات الشاسعة في الجبهة الغربية من النهر وتتسرب مياه بحر الجبل بعد حوالي 50 كم شمال مدينة بور بالجنوب عن طريق عدة مداخل تتجمع في فرع يعرف بنهر الأثم، ويستمر هذا النوع مختزقاً المستنقعات الشرقية حتى يتأخم منطقة جونقلي على بعد 80 كم، ثم يتجه إلى بحر الجبل ليصب فيه عن طريق عدة مصبات، وتتسرب في نهايات نهر الأثم مياه تتجه إلى الشمال ثم تتجمع مع مياه أخرى متجهة من الجانب الأيمن لبحر الجبل نفسه في مجرى يتجه نحو الشمال يعرف ببحر الزراف، ويقدر متوسط سطح مستنقعات بحر الجبل بحوالي 7200 كم² يفقد فيها النهر نصف إيراده بالتسرب والتبخر (11)

7- حوض بحر الغزال : يقع في الجزء الغربي من جمهورية جنوب

السودان، وهو عبارة عن منخفض كبير ومنطقة مستنقعات ضخمة، تقدر مساحة حوض بحر الغزال بحوالي 530 ألف كم²، وتقدر المستنقعات بنحو 45 كم²، ويبلغ مجموع متوسط التصريف السنوي لأفرع حوض بحر الغزال مجتمعة حوالي 15 مليار م³، تفقد معظمها في منطقة المستنقعات ولا يصب منها في النهر سوى نسبة ضئيلة.

طبيعة أحواض الهضبة الأثيوبية وأفرعها:

تمثل الهضبة الأثيوبية أهم منابع النيل إذ تمتد النيل بحوالي 80-85% من متوسط الإيراد السنوي للمياه، وتوجد بها بحيرة " تانا " التي تعتبر أكبر بحيرة في أثيوبيا والمغذي الأساسي لمنبع النيل الأزرق الذي ينحدر إلى السودان وتقع البحيرة في الشمال الغربي للمرتفعات الأثيوبية طولها تقريباً 84 كم، وعرضها 66 كم، ويبلغ أقصى عمق لها 15 م، وتقع على ارتفاع 1788 متراً.

وتتكون أحواض الهضبة الأثيوبية من ثلاثة أحواض رئيسية هي : نهر السوبا - حوض النيل الأزرق - حوض نهر عطبرة، وتمتد هذه الأحواض نهر النيل بكمية تقدر بحوالي 71 مليار م³، وتتكون طبيعة الأحواض الثلاثة من الآتي (12) :-

أ - حوض نهر السوبا : يبدأ من الهضبة الأثيوبية عند نهر البارو ويصب في النيل الأبيض على بعد 24 كم إلى الجنوب من مدينة ملكال في جمهورية جنوب السودان، وتقدر كمية المياه التي يحملها هذا النهر بفرعيه (البارو والبيبور) بحوالي 14.4 مليار م³ يصل منها إلى نهر النيل حوالي 11 مليار م³، بعد أن يتبخر جزء منها.

ب - **حوض النيل الأزرق** : ينبع النيل الأزرق من بحيرة تانا الواقعة في مرتفعات أثيوبيا بشرق القارة الأفريقية ويطلق عليه اسم أبيي (باللغة الأمهرية) بينما يطلق عليه اسم " النيل الأزرق " بعد عبوره الحدود الأثيوبية السودانية، في مسار طوله 1400 كم، حتى يلتقي بالنيل الأبيض في المقرن بالخرطوم ليشكلا معاً من تلك النقطة مروراً بأراضي مصر، وحتى المصب في البحر المتوسط، ما يعرف باسم النيل⁽¹³⁾.

يستمد النيل الأزرق أول مياهه من بحيرة تانا ، والتي تقدر مساحتها بحوالي 300 كم²، ومنسوب سطحها بحوالي 1800 متر فوق سطح البحر ويقدر تصريفه من مخرجه بحوالي 3.8 مليار م³ سنوياً، ثم تصب فيه مجموعة روافد تضيف إلى إيراد النهر تصريفات هائلة بحيث يبلغ إيراده السنوي عند مدينة سنار 50 مليار م³ ، وما بين سنار والخرطوم تصب فيه روافد الدندر والرهد ويمدانه ب 4 مليار م³ ، يبلغ متوسط إيراده السنوي 54 مليار م³، يأتي النيل الأزرق بنسبة (80-85 %) من المياه المغذية لنهر النيل، ولكن هذه المياه تصل إليه في الصيف فقط أثناء سقوط الأمطار الموسمية على هضبة الحبشة، بينما لا يشكل في بقية الأيام من السنة ذات النسبة حيث تقل المياه⁽¹⁴⁾.

ج - **حوض نهر عطبرة** : ينبع هذا النهر من المرتفعات الأثيوبية شمالي بحيرة "تانا" ويبلغ طول مساره 800 كم تقريباً، ويلتقي بالنيل الرئيسي عند مدينة عطبرة 300 كم شمال الخرطوم، ويتجاوز في شدة انحداره وسرعة اندفاعه النيل الأزرق، وأهم فروعه نهر ستيت، ويبلغ مجموع متوسط تصريف نهر عطبرة حوالي 12 مليار م³ في السنة، تقدر عند أسوان بحوالي 11.5 مليار م³.

طبيعة الأوضاع المائية لدول الحوض:

إن دول الحوض الإحدى عشرة مشتركة في الإطار الجغرافي والطبيعي لمنطقة الحوض، كما تتشابه في ظروف كثيرة منها التاريخية والبشرية والثقافية وغيرها، إلا أن لكل دولة ظروفها السياسية والخاصة التي تتأثر بها وتؤثر فيها وهذه الدول هي:

- **روندا** : تقدر كمية المياه الناتجة عن هذه الأمطار بحوالي 29.3 % في السنة، بينما تقدر المياه المتجددة بحوالي 6.3 مليارات م³ في السنة، وتقدر المياه الجوفية المتجددة بحوالي 0.70 مليار م³، وتعتمد عليها في مياه الشرب في الريف ويقدر نصيب الفرد من المياه العذبة بحوالي 790 م³ (تقرير البنك الدولي لعام 1995 م) وستدخل دائرة الحظر المائي بحلول عام 2050 م⁽¹⁶⁾.

- **بورندي** : وهي من دول المناطق الإستوائية التي تتميز بغزارة الأمطار ووفرة المياه، وتقدر كمية المياه الناتجة عن الأمطار بحوالي 31.7 % في العام، وكمية المياه المتجددة بحوالي 3.6 مليار م³ في السنة، ويقدر نصيب الفرد من المياه بحوالي 579 م³ في السنة⁽¹⁷⁾.

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية** : تعد من أوفر دول الهضبة الإستوائية من حيث المياه، إذ يبلغ نصيب الفرد في السنة 21973 م³، متوسط المطر السنوي يقدر بحوالي 1534 ملم في السنة وكمية المياه العذبة الناتجة عن هذه الأمطار تقدر بحوالي 3596.6 مليار م³ في السنة.
- **أوغندا** : عبارة عن هضبة تبلغ حوالي 1000 م فوق سطح البحر، وتعرف بمستودع المياه لوسط أفريقيا نسبة لوفرة المياه العذبة فيها، لأن أكبر من ربع مساحة أراضيها عبارة عن بحيرات ومستنقعات وأحواض مائية.
- **تنزانيا** : تطل في الشرق على المحيط الهندي في ساحل طوله 600 كم طولي، تشترك مع كينيا وأوغندا في الإطلال على بحيرة فيكتوريا. يبلغ حجم المياه السطحية فيها حوالي 54 مليار م³، والجوفية حوالي 25 م³(18).
- **كينيا** : تقدر مياه الأنهار السطحية المتجددة فيها بحوالي 30 مليار م³، وتقدر المياه الجوفية بحوالي 6 مليارات م³ في السنة، تمر بكينيا 6 أنهار تصب معظمها في بحيرة فيكتوريا، وتقدر المساحات الصالحة للري بـ 180 ألف هكتار، وتقدر الاحتياجات المائية لكينيا بحوالي 1.5 مليار م³ في العام.
- **أثيوبيا** : تسمى أثيوبيا بـ برج المياه الإفريقية وذلك لارتفاع هضبتها وسقوط الأمطار عليها على مدار العام تقريباً ثم تنحدر هذه المياه تجاه المصب في الخارج، ويوجد في أثيوبيا حوالي 10 أحواض مائية أشهرها (بحيرة تانا وحوض النيل الأزرق) وتقدر الموارد المائية المتجددة بـ 150 مليار م³ في السنة(19).
- **أريتريا** : تتراوح كمية الأمطار فيها بين 200 ملم في العام على الحدود السودانية، و 700 ملم على الحدود الأثيوبية، ومتوسط هطول الأمطار حوالي 329 ملم في السنة. وتبلغ جملة المياه الناتجة من هذه الأمطار حوالي 40 مليار م³ في السنة(20).
- **جنوب السودان** : تقع الدولة الوليدة في المنطقة الاستوائية ذات الكثافة المائية الكبيرة، فهي لا تحتاج كثيراً لمياه النيل حالياً، ولكنها سياسياً قد تساند دول المنبع في إعادة تقسيم المياه. وتوجد بها منطقة السدود وهي أكبر مستنقع مائي في إفريقيا، وتضيق فيها الكثير من مياه النيل ويعول عليها في مشاريع زيادة الإيراد، ويقع حوالي 20% من حوض النيل في جمهورية جنوب السودان حيث تقع مدنه الرئيسية الثلاث " جوبا - ملكال - واو " على النيل الأبيض أو أحد روافده، وتلتقي معظم روافد النيل الأبيض في دولة جنوب السودان. وهناك يلتقي النيل الأبيض، الذي تأتي معظم مياهه من البحيرات الإستوائية، بنهر السوبات الذي يأتي من الهضبة الأثيوبية، كما أن قادراً كبيراً من المياه (يقدر بحوالي 40-50 مليار م³) يتبخر أو يتسرب في مستنقعات جنوب السودان سنوياً، ويمكن تصنيف جمهورية جنوب السودان كدولة نيلية ذات اهتمامات ودور كبيرين في نهر النيل، أسوة بمصر والسودان وأثيوبيا.

- **السودان** : يعتبر من أكبر دول الحوض مساحة، ويتنوع مناخه من السفانا الغنية في أقصى الجنوب إلى الصحراوي في أقصى الشمال، يتراوح معدل هطول الأمطار بين 400 ملم في العام في الشمال إلى أكثر من 800 ملم في أقصى الجنوب. ولايستفاد إلا في حدود 1 % منها ويذهب الباقي هدرًا.
تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بـ 200 مليون فدان المستغل منها حالياً أقل من 10% . ويقدر نصيب الفرد من المياه بحوالي 750 م³ في السنة.
- **مصر** : تعتمد مصر على النيل اعتماداً كبيراً في توفير مواردها المائية (حوالي 94% بقدر 55.5 مليارات م³ في السنة) يصل نصيب الفرد فيها إلى حوالي 1290 م³ في العام. لا تشكل مياه الأمطار أهمية تذكر بالنسبة لها. ويقام بمصر 8 قناطر و 6 سدود، وتوجد بها أكبر السدود على النيل وهو سد أسوان، والذي يُعرف ب (السد العالي) .

المبحث الثاني - الحالة العامة لدول حوض النيل :

أولاً- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لدول حوض النيل:

تتشابه الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لدول حوض النيل في كثير من أوجه الشبه، نسبة للترابط الجغرافي والبيئي والبشري بينها، وطبقاً لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي في عام 2004م، تعتبر دول حوض النيل من أفقر الدول النامية، فهي جميعاً - عدا مصر - تقع في فئة الدول الأقل دخلاً، وتعتبر مصر هي الدولة الوحيدة التي تقع في فئة الدول ذات الدخل المتوسط، وقد انعكست حالة الفقر لدول حوض النيل على قدرات تلك الدول لتوفير البنية الأساسية ذات الصلة بالمياه حيث تفتقر هذه الدول إلى بنية أساسية لازمة لنقل وتوصيل المياه إلى مواطنيها كافة فضلاً عن عدم وجود تغطية معقولة لشبكات الصرف الصحي في معظم تلك البلدان، ويلاحظ أن جميع دول حوض النيل باستثناء مصر تعجز عن إيصال إمدادات المياه بصورة دائمة لنسبة كبيرة من مواطنيها وهو ما يؤكد أن دول حوض النيل تعاني من (فقر مائي) بالمفهوم الاقتصادي بمعنى عدم توافر الموارد اللازمة لتشييد البنية الأساسية ذات الصلة بمنظومة نقل وتخزين وتوصيل المياه إلى القطاعات العريضة من شعوب تلك الدول، وحيث إن حوض نهر النيل غني كماً ونوعاً بموارده المائية، إلا أنه فقير للغاية بموارده الاقتصادية، وفقير في قدراته التنظيمية اللازمة لإدارة تلك الموارد المائية، ويترتب على ذلك أن المحصلة النهائية هي توفر المياه مع عدم استطاعة نسبة كبيرة من شعوب تلك الدول على استخدام المياه في الشرب أو الصرف الصحي، ومن هنا فإن النتيجة النهائية لهذه العملية على وجه العموم هي محدودية الموارد المائية في حوض نهر النيل، وذلك نظراً لضآلة القدرة على استخدام المياه من ناحية، وسوء إدارتها والتخطيط لها من ناحية أخرى، وإذا كان التوصل إلى نتيجة مؤداها محدودية في الموارد المائية في حوض النيل استناداً إلى تفاعل المؤشرات الثلاثة (الكم والنوع والموارد الاقتصادية) معاً ، فإن هذه المحدودية قد تزداد حدتها مع مرور الوقت وذلك

بسبب تأثير عدد من العوامل منها : التغيرات المناخية التي يترتب عليها ارتفاع في درجة الحرارة، التأثيرات الناتجة عن التلوث البيئي، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في أعداد السكان مع ما يترتب عليها من ضغوط اقتصادية وخصوصاً في مجال الزراعة، للوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان، مع ملاحظة : أن تلك الدول تعاني من محدودية في الموارد المائية بالإضافة إلى عدة متغيرات تؤثر على الوضع المائي في حوض النيل مثل المتغيرات البيئية والمناخية وما يصحب ذلك من دورات الجفاف، بالإضافة إلى التغيرات الديمغرافية الناتجة عن تزايد أعداد السكان في دول حوض النيل، بالإضافة إلى عدم التوازن الإقليمي في توزيع الموارد المائية، علاوة على الفقر في الموارد الاقتصادية، وقد تقاعلت هذه العوامل والمتغيرات في منظومة واحدة في حوض نهر النيل لتفضي إلى قيام ظاهرة الصراع المائي الدولي بين دولتي المصب والتي تعاني من محدودية المياه مع دول المنبع التي تتمتع بوفرة المياه وتعاني من فقر الموارد الاقتصادية لاستغلال المياه، كما أن دول حوض النيل تتسم بالفقر وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة، كما تعتمد اقتصاديات هذه الدول على الزراعة بصفة أساسية.

ثانياً / التحديات المائية التي تواجه دول حوض النيل:

تواجه دول حوض النيل تحديات كبيرة يمكن إجمالها في انتشار الفقر وضعف النمو الاقتصادي والاجتماعي، والتدهور البيئي والضغط على الموارد الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي واضطراب الأمن الداخلي والإقليمي، وضعف الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وغيرهما، أما فيما يختص بالتحديات التي تواجه قطاع المياه في دول حوض النيل فيمكن إجمالها في الآتي : عدم التوصل إلى إطار قانوني ومؤسسي للتعاون في مجال الموارد المائية، وضعف القدرات المؤسسية والبشرية في دول الحوض، وغياب الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتخطيط للمشروعات على أساس إقليمي، وضعف الحفاظ على البيئة وحماية الموارد المائية، وضعف تحسين وترشيد استخدامات المياه بدول حوض النيل.

حيث إن بعض هذه التحديات لا يمكن مواجهتها إلا بالعمل المشترك والتعاون الكبير بين دول حوض النيل⁽²¹⁾، خاصة في ظل الازدياد المستمر في استخدام مياه هذا الحوض، وذلك نسبة للزيادة في عدد السكان والسعي الحثيث لكل دول الحوض في استزراع مساحات واسعة من أجل تأمين أمنها الغذائي زيادة على التطور الصناعي والذي يحتاج بدوره لكميات من المياه، وتشير بعض الدراسات إلى أن دول حوض النيل تسحب من مياه النيل حوالي 78 مليار م³، وتستهلك الزراعة منها حوالي 88% من جملة مياه النيل⁽²²⁾.

لقد ازداد الطلب على مياه النيل من كافة الدول وذلك نتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان ومتطلبات إنتاج الغذاء ولتغير طبيعة الاستهلاك البشري والتنافس بين القطاعات المستهلكة للمياه من زراعة وصناعة واستهلاك منزلي، حيث تقدر الاحتياجات التقريبية لدول النيل من المياه خلال العشر السنوات القادمة بالمليار م³

كالآتي (مصر 79- السودان 34- أثيوبيا 3- دول البحيرات 10) وتبلغ في مجملها حوالي 126 مليار م³ (23)، وهذا كله يجعل قضية المياه بين دول حوض النيل إما أن تسير نحو نذر صراع أو فرص تعاون.

ثالثاً / الاتفاقيات بين دول حوض النيل المرتبطة باستغلال مياهه

تعد اتفاقيات مياه النيل هي أقدم الاتفاقيات وأكثرها إثارة للجدل بين القبول والرفض، وتوجد عدد من الاتفاقيات التي تحكم استخدام المياه، وهذه الاتفاقيات يعود معظمها إلى الفترة الاستعمارية وقد وقعتها الحكومة البريطانية نيابة عن حكومات دول حوض النيل، إن أهم هذه الاتفاقيات هي اتفاقية 1929 م، بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية حول استخدامات مياه النيل للري والملاحة واتفاقية 1959 م. بين السودان ومصر حول الانتفاع الكامل بمياه النيل والتي تم بمقتضاها تقسيم مياه النيل وكان نصيب السودان 18.5 مليار م³، ونصيب مصر 55.5 مليار م³، أي بنسبة 1:3.

- طبيعة اتفاقية مياه النيل (1959 م) :

تم التوقيع على تلك الاتفاقية عام 1959 م. بين السودان ومصر، وتتكون من ديباجة وست مواد وملحقين، بالإضافة إلى بروتوكول خاص بالهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل. ومن الأسباب الرئيسية لتلك الاتفاقية زيادة الرقعة الزراعية في مشروع الجزيرة، الذي يروي انسيابياً من خزان سنار وذلك بعد الاستقلال عام 1956م، إن توقيع الاتفاقية آنذاك كان له بعض الإيجابيات منها⁽²⁴⁾:-

1- تمكن السودان ومصر من المضي قدماً في تنفيذ مشاريعهما التنموية المعتمدة على استخدام مياه النيل لغرض الري، فقد شيد السودان خزان " الروصيرص " لتحقيق توسعة مشروع الجزيرة في المناقل، وإعداد مشروع الري الزراعي، إضافة إلى ذلك شيد خزان خشم القربة لتوطين المهجرين من وادي حلفا، وقد انتفع أيضاً من استخدام الكهرباء المولدة بتكلفة أقل خاصة لمناطق النيل الأزرق والجزيرة وحلفا الجديدة والخرطوم، أما مصر فقد استطاعت تشييد مشروع السد العالي الذي كانت تحلم به منذ وقت طويل وبالإستفادة من السد العالي تمكنت مصر من توسعة الرقعة الزراعية بصورة مضطربة كما استفادت من كهرباء السد شمالاً حتى الإسكندرية، وتمكنت من التغلب على مخاطر الجفاف والفيضانات المستمرة عن طريق التخزين في بحيرة النوبة.

2- أسهمت الاتفاقية في استقرار العلاقات المائية والسياسية لفترة طويلة بين البلدين، وقد واجهت الاتفاقية انتقادات حادة على المستوى الشعبي في السودان وعلى المستوى الرسمي في الدول النيلية الأخرى منذ البداية، وأهم النقاط التي استند عليها السودانيون انتقادهم آنذاك هي :

- أ- إن كهرباء السد العالي كان من المفترض الانتفاع منها في إنارة الولاية الشمالية والتي تأثرت سلباً من تشييده والتي كانت تعيش بلا كهرباء ولكن ذلك لم يتم وأخذت مصر الكهرباء بعيداً حتى الوجه البحري.
- ب- الاتفاقية قيّدت النشاط الزراعي بالقوانين والمراقبة للمزارعين السودانيين واستخدام مياه نهر النيل، بينما مكنت مصر من الاستفادة من زراعة عدة محاصيل غذائية ونقدية دون قيود.
- ج- إن حصة السودان المحددة لا تتناسب مع مساحة الأراضي الشاسعة التي يملكها والصالحة للزراعة، وهي أقل بكثير من حصة مصر، كما لم يستفد السودان من حصته المقررة طيلة الفترة الماضية.

المبحث الثالث - ثنائية الصراع والتعاون بين دول حوض النيل:

إن الأهمية القصوى التي يمثلها حوض النيل وبخاصة في الزراعة والنقل من القدم أدت إلى مسارعة الدول الأوروبية في استعمار دول هذا الحوض بداية من القرن التاسع عشر الأمر الذي أدى إلى الصراع فيما بين هذه الدول الاستعمارية على مياه النيل وكيفية الاستفادة منها، وهو ما دفعها إلى تقادي الدخول في نزاعات كبرى وذلك بعقد جملة من الاتفاقيات من أهمها:

1. 1891م؛ البروتوكول البريطاني الإيطالي في روما، وفيه تعهدت إيطاليا بعدم إقامة أي أعمال ري على نهر عطبرة.
 2. 1906م؛ اتفاقية لندن بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا يؤكدون فيها الحفاظ على مصالح بريطانيا في حوض النيل.
 3. 1925م؛ اتفاقية بين بريطانيا وإيطاليا، تعهدت فيها إيطاليا باستغلال مياه نهر الفاش للري، وما زاد على ذلك مناصفة بين الدولتين.
 4. 1926م؛ اتفاقية مياه النيل بين بريطانيا ومصر، تعهدت فيها بريطانيا بأن لا تقيم أي أعمال للري أو الكهرباء على النيل وروافده أو على البحيرات، بشكل يؤثر في كمية المياه.
 5. 1932م اتفاقية بريطانية مصرية، بإنشاء خزان جبل أولياء من قبل مصر، مقابل إنشاء بريطانيا خزان سنار في السودان.
 6. 1932م الاتفاقية البريطانية البلجيكية، تعهدت فيها بلجيكا بإعادة المياه المحجوزة لتوليد الكهرباء إلى النهر.
 7. 1953م الاتفاقية البريطانية المصرية بإنشاء سد " أوين " في أوغندا، وهو سد لتوليد الطاقة الكهربائية وتخزين المياه.
 8. 1959م اتفاقية مياه النيل الثنائية بين السودان ومصر بمساعدة بريطانية.
- أما بعد خروج الاستعمار من حوض النيل، فأصبح أحد مصادر الصراع بين دول الحوض هو تمسك بعض دوله بما توافق عليه الاستعمار كأساس لتوزيع المياه، في وقت أصبحت بقية الدول لا تعترف بشرعية هذا الأساس.

إن الصراعات بين دول حوض النيل هي صراعات طبيعية، حيث أنها تحدث في جميع أحواض المياه في العالم، والسبب الحقيقي لهذه الصراعات الطبيعية يرجع إلى المشاكل المتعلقة بكيفية استغلال وتوزيع المياه بواسطة دول المنبع والمجرى والمصب، وهي خمس مشاكل : إمكانية السيطرة على مياه النهر - طريقة استغلال المياه - كيفية التوزيع الجغرافي للمياه بين كل دولة وأخرى - كيفية تخزين كمية كبيرة من المياه وتبعتها - أساليب نقل المياه. حيث لا توجد رؤية حل واحد لهذه المشاكل على أساس يرضي جميع دول الحوض، فلكل دولة ظروفها وتطلعاتها وبالتالي لكل دولة حل خاص قد لا يكون مقبولاً لدى الطرف الآخر، إذ أن كل دولة ترى لها الأحقية في أخذ ما تحتاج إليه من النهر، وأن لها الحق أن تقيم ما تشاء من الأعمال الهندسية التي تحقق لها الاستغلال الأمثل للمياه⁽²⁵⁾، الأمر الذي يؤكد أن الجدل في قضية المياه بين دول حوض النيل إما ينذر بالصراع الكبير أو أن يعطي فرصاً للتعاون المشترك.

صراع المياه بين دول المنبع والمصب:

إن غياب اتفاقية للمياه مجمع عليها في حوض النيل أدى إلى دوامة صراع بين دول المنبع والمصب، ودول المنبع هي (أثيوبيا - أوغندا - كينيا - تنزانيا - الكونغو - رواندا - بورندي - جنوب السودان - السودان) ودولة المصب مصر، ودوامة الصراع هنا ليست بين كل دول المنبع ومصر، ولكن بين مصر وأثيوبيا. فلماذا الصراع مع أثيوبيا بالأساس؟ فهناك عدة أسباب تفسر اقتصار صراع المياه مع أثيوبيا ونوجز هذه الأسباب في الآتي:

- 1- تمثل أثيوبيا دولة المنبع للنيل الأزرق الذي يغذي النيل بنسبة 85% مما يجري فيه من مياه.
- 2- أثيوبيا أكثر دول المنبع حماساً في رفض الاتفاقية 1929 م للمياه بين مصر وبريطانيا، واتفاقية 1959 م بين مصر والسودان، وبالتالي إعلانها بأنها ستستعمل ما تشاء من المياه للزراعة وتوليد الكهرباء.
- 3- انزعاج أثيوبيا الشديد من الدعم الذي كانت تقدمه مصر والسودان لثوار أرتريا المطالبين بالاستقلال عنها.
- 4- حاجة أثيوبيا للمياه في غير موسم الخريف، بينما دول المنبع الأخرى لا حاجة لها بها لأن مناخها استوائي فأمطاره في معظم شهور السنة.
- 5- هاجس المقولة القديمة بأنه يمكن لأثيوبيا أن تضر مصر والسودان وذلك بإنشاء سلسلة من السدود العالية على النيل الأزرق، وهو ما يتضح من الاستراتيجية المصرية المعلنة تجاه أثيوبيا ووضعها في الحزام الاستراتيجي الأمني لمصر، لأن الأمن القومي المصري يشمل أي دولة يمكنها التأثير على مياه النيل، هذه الأسباب مجتمعة جعلت العلاقة بين مصر وأثيوبيا علاقة يشوبها التوتر المتقطع أحياناً والمستمر أحياناً أخرى.

صراع المياه بين دول المجرى والمصب:

إن ذات الدوافع التي جعلت هناك حساسية في طبيعة العلاقة بين دول المنبع والمصب (أثيوبيا ومصر) قد أترت في العلاقة بين دول المجرى والمصب (السودان ومصر) حيث يعتبر السودان الناقل الأساسي لمياه النيل، إذ أن ما يقارب 75% من طول نهر النيل يمر داخل الحدود السودانية، فإذا كانت مصادر المياه في المنابع تمثل بعداً أساسياً في الأمن القومي المصري، فإن الأرض الناقلة لهذه المياه لا تقل درجة في الأهمية ذلك لأن تأمين المنبع لا يساوي شيئاً إن غاب هذا التأمين في المجرى، وبالتالي أصبح السودان جزءاً من أمن مياه النيل والأمن الغذائي المصري، وبالتالي أمنها القومي، وبهذا التصور اصطبغت العلاقات السودانية المصرية عبر التاريخ بأن ملف المياه هو المحدد الأول لهذه العلاقات.

اتفاق عنتيبي وتنامي نذر الصراع الحذر :

واجهت مفاوضات اتفاقية الإطار التعاوني نقاط الخلاف نفسها التي تواجهها أصلاً، فمصر والسودان يصران على حقوقهما القائمة، وعلى أن الاتفاقيات التي عقدت في الماضي ملزمة لدول الحوض الأخرى، وتحديدًا اتفاقية 1929 م، التي أبرمتها بريطانيا مع مصر، نيابة عن السودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا، التي كانت ضمن مستعمراتها في ذلك الحين، هذه الاتفاقية أعطت مصر حق النقص لأي مشاريع تقام على النيل قد تؤثر سلباً على كميات المياه التي تصل مصر، وبينما تصر مصر على إلزامية هذه الاتفاقية تحت نظرية توارث الاتفاقيات، ترفضها دول البحيرات الاستوائية باعتبار أنه تم التوقيع عليها أثناء الحقبة الاستعمارية ولا إلزامية لهذه الاتفاقية بعد نهاية هذه الحقبة، وكانت أثيوبيا - أوغندا - روندا وتنزانيا، قد وقعت في عنتيبي الأوغندية في 2011 م الاتفاق الجديد حول تقسيم مياه نهر النيل على الرغم من مقاطعة مصر والسودان، مما أثار غضب مصر التي أعلنت أن الاتفاق غير ملزم لها، وبعد توقيع الاتفاق التي لحقت به كينيا، أعلنت أثيوبيا عن افتتاح أكبر سد مائي (سد الأفية العظيم) على بحيرة " تانا " أحد أهم موارد نهر النيل، وذلك في سابقة تدل على نية دول المنابع في تصعيد مواقفها مع مصر، وقد حذر خبراء مصريون في مجال المياه من خطورة إنشاء مثل هذه السدود على حساب حصة مصر من مياه النيل، واصفين إنشاءها بالسابقة الخطيرة التي ستدفع دول حوض النيل الأخرى إلى أن تحذو حذو أثيوبيا وتقوم بإنشاء السدود دون الرجوع إلى مصر.

سد النهضة (سد الأفية العظيم) وتفاقم الصراع:

توجد بأثيوبيا مجموعة من السدود ولكن آخرها هو سد الأفية العظيم أو سد النهضة وهو مشروع بناء سد لإنتاج الطاقة الكهرومائية، ويعد السد الأكبر من نوعه في أفريقيا حيث يقام على النيل الأزرق على بعد 20 كم. من الحدود الأثيوبية السودانية، يبلغ طوله 1800 م، وارتفاعه حوالي 145 م، وبتكلفة تبلغ 4.8 مليارات دولار، بقدره حجز 63 مليار م³ من المياه، لتوليد 5250 ميغاوات من الكهرباء

كمرحلة أولى، وسوف تصل طاقة الإنتاج إلى أكثر من 10 آلاف ميقات مستقبلاً، وأن هذا السد سيسهم بشكل كبير في مواجهة العجز من احتياجات البلاد من الطاقة وتصدير الفائض إلى الدول المجاورة⁽²⁶⁾. حيث بدأ العمل في بناء هذا السد في منطقة بني شنقول شرق الحدود السودانية، فقد تم اختيار هذا المكان لإقامة السد لاعتبارات جغرافية وجيولوجية واقتصادية، وأن هذا المكان على النيل الأزرق هو الأكثر توافراً وتدفقاً للمياه وقد أثبتت الدراسات أن هذا المكان الذي يتسم بمجموعة من تلال ذات طبيعة صخرية سيكون الأقل تكلفة لبناء هذا السد.

في 16 يونيو 2011 م. أعلنت الحكومة الأثيوبية عن توقيع عقد بناء سد الألفية مع شركة "ساليبي" للإتشاءات الإيطالية لتصميم ووضع التفاصيل الفنية وتنفيذ المشروع⁽²⁷⁾.

حوض النيل والمجتمع الدولي:-

كان حوض النيل محل اهتمام دولي كبير منذ فترات الاستعمار ومحط أنظار القوى الدولية الحالية، فحوض النيل جغرافياً يحتل قلب القارة الإفريقية ويربط القرن الإفريقي وتطل دوله على البحر الأحمر وتتسم معظم دول حوض النيل بعدم الاستقرار الداخلي والنزاعات الإقليمية بين دوله كما يشهد الإقليم موجات من كوارث المجاعات والفيضانات. هذه الأسباب جعلت حوض النيل محل اهتمام العالم والقوى الدولية.

لا شك أن للمجتمع الدولي دوراً كبيراً في رعاية التعاون بين دول حوض النيل، فقد كانت إسهامات منظمات الأمم المتحدة والدول المانحة في جميع مراحل التعاون بين دول حوض النيل، فقديماً كانت لبريطانيا الدور الأساسي في كل الاتفاقيات التي نظمت استخدامات مياه النيل، ثم كان دعم برامج الأمم المتحدة لمشروعات التعاون الفني بين دول حوض النيل، وأخيراً مبادرة حوض النيل التي أسهم فيها المانحون بصورة كبيرة وفي مجالات عديدة، ولقد تمثل دعم الدول المانحة مادياً في تمويل المشروعات وفنياً في تقديم الرؤى الفنية، وسياسياً بتقريب وجهات النظر وخلق أرضية مشتركة للتفاهم⁽²⁸⁾.

مسار التعاون بين دول الحوض:

تشكلت أولى ملامح التعاون بين دول حوض النيل في منتصف الستينات من القرن الماضي، إثر الارتفاع المفاجئ والكبير في بحيرة فيكتوريا والذي نتجت عنه مشاكل عدة في تنزانيا وأوغندا وكينيا، كانت هناك إرهابات عديدة لهذا الارتفاع، وقد يكون من ضمن أسبابه وقوف مستنقعات جنوب السودان كعقبة في طريق انسياب النيل، أو قد يكون حجز السد العالي للمياه، لهذه الأسباب فقد دعت دول البحيرات الاستوائية دول مصر والسودان وأثيوبيا لمناقشة هذه المسألة، تحت مظلة برنامج المسح المائي للبحيرات الاستوائية الذي أسهمت الأمم المتحدة في تمويله وتسهيل إجراءاته، وتواصلت لقاءات واجتماعات دول الحوض تحت عدة مظلات لاحقة.

فرص التعاون بين دول حوض النيل (مبادرة حوض النيل فرصة للتعاون المشترك)

بدأت محاولات الوصول إلى صيغة مشتركة للتعاون بين دول حوض النيل عام 1993 م، من خلال إنشاء أجنحة عمل مشتركة لهذه الدول للاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها حوض النيل، وفي 1995م. طلب مجلس وزراء مياه دول حوض النيل من البنك الدولي الإسهام في الأنشطة المقترحة وعلى ذلك أصبح كل من البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي والهيئة الكندية للتنمية الدولية شركاء لتنفيذ التعاون ووضع آليات العمل بين دول حوض النيل، وفي 1997 م قامت دول حوض النيل بإنشاء منتدى للحوار من أجل الوصول لأفضل آلية مشتركة للتعاون فيما بينها. وفي مارس 1998 م بمدينة أروشا بتنزانيا تم الاجتماع بين الدول المعنية من أجل إنشاء الآلية المشتركة فيما بينها، وفي فبراير 1999 م تم التوقيع على هذه الاتفاقية بالأحرف الأولى في دار السلام بتنزانيا من جانب ممثلي دول حوض النيل التسع، وتم تفعيلها لاحقاً في مايو من العام نفسه، وسميت رسمياً باسم " مبادرة حوض النيل " إثر توقيع وزراء المياه لدول الحوض بالأحرف الأولى على وقائع الاجتماع الذي أسس لقيام مبادرة حوض النيل، اتفق الوزراء على أن الهدف من المبادرة هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال الانتفاع المنصف والنافع من موارد النيل المشتركة، ويقوم على رأس المبادرة مجلس وزراء المياه بدول حوض النيل وتعاونته لجنة فنية تضم خبيرين من كل دولة (29) .

الخاتمة:

يتبين مما سبق أن الدول الإحدى عشرة التي تجمعها جغرافية حوض النيل لم تستطع أن ترسي فيما بينها علاقات من التفاهم والتعاون الجادين الدائمين نظراً لتباين مصالحها واختلاف رؤاها - في كثير من الأحيان - حول السبل المثلى التي ينبغي أن تعتمد لاستغلال مياه هذا الحوض، إلا أن ذلك لم يمنع معظمها من محاولة إبرام جملة من الاتفاقيات للحيلولة دون تحول الصراع حول مياه هذا الحوض إلى نزاعات لا يمكن إدراك مآلاتها، غير أن تلك الاتفاقيات لم تكن تحظى بالقبول الكامل من دول الحوض كافة، بسبب ما تعرضت له من انتقادات مختلفة. وفي الأخير يمكن القول إن الطريق لا يزال طويلاً أمام هذه الدول لنبذ الصراع، والنأي بالمنطقة عن النزاعات الخطيرة، ولكن لا شيء يعزز عليها في بناء علاقات طيبة فيما بينها متى صدقت الإرادات وحسنت النوايا من الجميع .

الهوامش

- 1- منذر خدام، الأمن المائي العربي : الواقع والتحديات (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص126)
- 2- ويكيديا، الموسوعة الحرة، الشبكة الدولية للمعلومات.
- 3- عبدالعظيم ابو العطاء وآخرون، نهر النيل الماضي والحاضر والمستقبل، دار المستقبل العربي، بيروت 1985 م، ص 45.
- 4- مصطفى سيد مصطفى، الإبادة الجماعية في البحيرات العظمى، بحث ماجستير غير منشور، جامعة النيلين الخرطوم، 2006 ، ص4.
- 5- ويكيديا، مصدر سابق.
- 6- ويكيديا، مصدر سابق.
- 7- مصطفى سيد مصطفى، مصدر سابق، ص.43
- 8- د . سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجي في تأجيج الصراع حول مياه النيل، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم 2009 ، ص9.
- 9- د . سيف الدين يوسف محمد سعيد، المصدر نفسه، ص10.
- 10- عبدالعزيز خالد، مياه النيل : حسابات الأرض والسياسة، شركة مطابع السودان للعملة، الخرطوم، 2007 م، ص15.
- 11- د.سيف الدين يوسف محمد سعيد، مصدر سابق، ص13.
- 12- عبدالعزيز خالد، مصدر سابق، ص9.
- 13- ويكيديا، مصدر سابق..
- 14- عبدالعزيز خالد، مصدر سابق، ص16.
- 15- ويكيديا، مصدر سابق.
- 16- د .سيف الدين يوسف محمد سعيد، مصدر سابق، ص17.
- 17- د .سيف الدين يوسف محمد سعيد، المصدر نفسه، ص19.
- 18- د .عبد مختار موسى، الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الاستراتيجية العدد (13) مركز الدراسات الاستراتيجية، الخرطوم، يونيو 1998 م، ص86.
- 19- رمزي سلامة، مشكلة المياه في الوطن العربي، الاسكندرية : منشأة دار المعارف، 2001م، ص60.
- 20- عبدالعزيز خالد، مصدر سابق، ص 122.
- 21- صلاح الدين يوسف، مصدر سابق، ص28.
- 22- صلاح الدين يوسف، المصدر نفسه، ص59.
- 23- أيمن السيد عبدالوهاب، مياه النيل في السياسة المصرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، مطابع الإهرام، مصر، 2004، ص28.
- 24- عبدالعزيز خالد، مصدر سابق، ص124.
- 25- ب. الساعوري، المصدر نفسه، ص13.
- 26- ب. الساعوري، المصدر نفسه، ص17.
- 27- د. عمر محمد علي، مياه النيل : الواقع والمستقبل، مجلة دراسات المستقبل، العدد الثاني، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، ديسمبر 2005م، ص58.
- 28- صفا شاكر ابراهيم، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجية، 1990 - 2010 ، الشبكة الدولية للمعلومات.
- 29- د. سيف الدين يوسف محمد، مصدر سابق، ص97.